أنباء سورية

نائب وزير الخارجية الإيراني ينتقد الدعوات الروسية لإخراج القوات الأجنبية

إيران تتحدى نتنياهو: لن نخرج من سورية

صورة أرشيفية لمقاتلي من «قسد» في دير الزور (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أكد مسؤولون إيرانيون أن طهران لن تسحب قواتها من سورية، وذلك بالتزامن مع جولة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي بدأها في أوروبا أمس وعلى رأس أهدافها الموضوع الإيراني، بعد أيام من تصريحات متناقضة بين روسيا وإسرائيل حول التوصل لاتفاقات بشأن خروج القوات الايرانية من الجنوب السوري.

وقال نتنياهو قبل توجهه إلى ألمانيا «سألتقي مع ثلاثة زعماء وسأطرح خلال محادثاتي معهم موضوعين وهما إيران وإيران».

وأضاف، «سأطرح في مقدمة الأمر ضرورة الاستمرار في ممارسة الضغوطات على إيران حول برنامجها النووي».

وتابع: «الموضوع الثاني الذي سأطرحه هو صد العدوان الإيراني في المنطقة، خاصة على ضوء المحاولات الإيرانية للتموضع عسكريا ضدنا في سورية وشن هجمات علينا من هناك، وفي هذا الشأن آمل أن أؤدي إلى بلورة سياسة متفق عليها».لكن مستشار رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، العميد مسعود جزائري أكد بدوره أن قوات بلاده لن تنسحب من سورية في تحد واضح لما أعلنته إسرائيل مرارا من انها ستعمل على اخراج إيران من كامل سورية وليس ابعادها عن حدودها فقط.

ورفض المسؤول الإيراني التقارير التي قالت ان القوات الإيرانية انسحبت من جنوب سورية، مؤكدا أنها موجودة بناء على طلب نظام الأسد.

وأضاف جزائري لوكالة أنباء تسنيم الايرانية «لقد أصبح على حدود أراضي الكيان الصهيوني رجال المقاومة الإسلامية وهذا مرعب جدا له، وهو بصدد تغيير هذا الواقع بأي شكل من الأشكال، لكن عليهم ان يعلموا أنه لن يتغير». وذلك في تناقض مع تصريحات سابقة لمسؤولين إيرانيين ومسؤولي النظام الذين اعلنوا أن إيران لا تملك قوات في سورية وإنما مستشارون عسكريون فقط.

وقال مستشار قائد الجيش الإيراني أيضا إن إسرائيل «ليس لديها مستقبل في المنطقة، وأن الولايات المتحدة» ستضطر أيضا إلى المغادرة.

طهران: حصلنا على 50٪ من مناقصات الكهرباء والماء في سورية

وكان رئيس مجلس الأمن الدولي، السفير الروسي، فاسيلي نيبينزيا، قال إن موسكو وتل أبيب توصلتا إلى اتفاق حول منطقة خفض التصعيد في جنوب سورية تقتضي إخراج القوات الايرانية منها مقابل السماح لقوات النظام بالسيطرة على الحدود السورية الجنوبية. وهو ما نفته إسرائيل أيضا، مؤكدة أنها لن تقبل بأقل من مغادرة ايران كامل الاراضي السورية.بدوره، انتقد نائب وزير الخارجية الإيراني حسين شيخ الإسلام أمس الأول روسيا بشدة بسبب دعوتها خروج القوات الأجنبية، بما فيها الميليشيات الإيرانية، من سورية داعيا إلى احترام «إرادة وسيادة سورية»، حسب تعبيره.

وقال «شيخ الإسلام» إن إيران «ضحت» وخسرت من قواتها في سورية «من أجل أمن إيران» وليس من أجل جني الأموال. وأضاف بحسب ما نقلت عنه شبكة «شام»: «الحكومة السورية هي الوحيدة التي لها الحق في تقرير من يبقى ومن الذي عليه الخروج، وليست روسيا من تقرر. على روسيا ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لسورية».

وتوقع «شيخ الإسلام» أن تلعب إيران دورا أكثر أهمية من بقية البلدان في العلاقات السورية المستقبلية وإعادة الإعمار والبناء في سورية»، وأكد ان النظام السوري يريد استمرار وجود القوات الإيرانية، مشيرا إلى تصريحات لفيصل المقداد، نائب وزير خارجية النظام السوري، قال فيها إن «قوات إيران وحزب الله اللبنانية متواجدة في سورية بناء على طلب حكومتنا ووجودها سيستمر». وأضاف المسؤول الإيراني: «قبل الأزمة السورية كان لنا دور اقتصادي كبير ورائع في سورية، وسيستمر هذا الدور.. ليعلم الجميع أن الشركات الإيرانية فازت بأكثر من 50٪ من مناقصات سورية في مجال الكهرباء والماء. لذا من المستغرب والمثير للجدل أن تطالبنا روسيا بسحب قواتنا من سورية بعد ما وصلنا إلى نهاية الأزمة السورية وبعد كل الإنجازات العسكرية التي حققناها».

وتابع: «لقد قمنا ببناء مصفاة وإنشاء 10 مخازن ضخمة، عندما كانت مسؤولا في السفارة الإيرانية في سورية. لدينا شركات تجميع وصناعة سيارات والعديد من مشاريع البناء. نقدم خدمات هندسية وتقنية لسورية. هذا الأمر سيستمر، فليس من المعقول أن نخرج بسهولة من سورية بعد كل هذه الأمور. والسوريون هم أيضا متمسكون بنا»، حسب زعمه.

«داعش» يصل إلى ضفة نهر الفرات الغربية في دير الزور

وكالات، أفاد مصدر سوري معارض بأن عناصر من تنظيم داعش وصلوا إلى نهر الفرات من الجهة الغربية بعد هجوم خاطف ليل أمس الأول. وقال مصدر في مجلس دير الزور المدني التابع للمعارضة السورية إن «مقاتلين من تنظيم داعش شنوا هجوما على الفصائل العراقية والإيرانية التي تسيطر على ريف دير الزور الشرقي، وسيطروا على بلدات الرمادي والبقعان والجلاء والحسرات على الضفة الغربية من نهر الفرات، وبذلك تصبح ضفتي النهر في تلك المنطقة تحت سيطرتهم».

وأكد المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ):«هناك صعوبة كبيرة في استمرارهم بالسيطرة على تلك المنطقة، التي تمتد لحوالي 25 كيلومترا على ضفة نهر الفرات الغربية، أو ربط مناطق سيطرتهم في بادية البوكمال مع مناطق سيطرتهم شرق نهر الفرات، وذلك لوجود القوات الحكومية السورية والمجموعات العراقية والايرانية الموالية لها في تلك المنطقة».

المعارضة تتهم النظام بالانفصال عن الواقع

موسكو: انطلاق عمل اللجنة الدستورية قبل نهاية 2018

موسكو ـ وكالات: أعرب فيتالي نعومكين المستشار الروسي للمبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستافان ديمستورا، عن ثقته ببدء عمل اللجنة الدستورية السورية المكونة من 150 شخصا قبل نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة تسلمت قوائم المشاركين باللجنة من قبل النظام السوري وممثلي ما يعرف بالمجتمع المدني.

وقال نعومكين ـ في تصريح لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية أمس ـ «أعتقد أن هذه اللجنة ستبدأ عملها خلال العام الحالي»، وأضاف: «تجري الآن مفاوضات جدية تتعلق بالقائمة الأولى، وهي قائمة ممثلي الحكومة السورية».

وذكر ان قائمة المعارضة بها مشاكل محددة ولا نعرف إن كانت قد وصلت إلى جنيف أم لا، وأكد أن نصر الحريري لايزال الشخصية الرئيسية في المعارضة السورية وأن الموافقة على عمل اللجنة في جنيف أو في مكان آخر تنال دعما من جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة السورية.

غير أن المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات المعارضة، يحيى العريضي، قال إن النظام السوري يعاكس التوجه العالمي لإيجاد حل سياسي في سورية، محاولا أن ينأى بنفسه عن اللجنة الدستورية، ووصف كلام وزير خارجية النظام وليد المعلم عن اللجنة بأنه «انفصام عن الواقع».

وأوضح العريضي في تصريحات لوكالة (سبوتنيك) أمس الأول، أن «النظام السوري يحاول أن ينأى بنفسه عن اللجنة ويقول إنه شكل لجنة وسيدعم هذه اللجنة وكأنها ليست من النظام».

وكان ديمستورا، أعلن الخميس الماضي، أنه تسلم قائمة بأسماء ممثلي النظام السوري في اللجنة الدستورية، في وقت لم يشر بيان وزارة خارجية حكومة النظام إلى كلمة «ممثلي»، وورد في البيان «تم تسليم لائحة بأسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي تدعمهم الحكومة السورية».

ولفت العريضي إلى أن «تلك اللجنة مكلفة بمهمة محددة حسب المعلم، هي مناقشة بعض قواعد الدستور ورفعها لمؤتمر سوتشي، وسوتشي يرسلها للنظام حتى يأخذ ما طرح عليه بعين الاعتبار».

وتابع ان «المعلم يعتبر دستور 2012 هو دستورا جيدا ولا يريد له أن يتغير، فقط السوريون بينهم مشاكل يتناقشون فيها وإن كانت لديهم اقتراحات فالسلطة تأخذها بعين الاعتبار.. بكل بساطة يتصور أن الأمور عادية وطبيعية وهذا إشارة للانفصام عن الواقع».

وذكر المعلم خلال مؤتمر صحافي، السبت الماضي، أن الدستور الحالي (دستور2012) هو القاعدة في مناقشات لجنة مناقشة الدستور التي يجري تشكيلها.

قتلى وجرحى بانفجار كبير قرب قاعدة للتحالف الدولي في الرقة

عواصم ـ وكالات: انفجرت عبوة ناسفة أثناء مرور عربة عسكرية قرب قاعدة يستخدمها التحالف الدولي بقيادة واشنطن في محافظة الرقة في شمال سورية، ما أودى بحياة مقاتل، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ونقلت وكالة فرانس برس عن المرصد «انفجرت عبوة ناسفة وضعت على جانب الطريق أثناء مرور عربة عسكرية بين بلدة عين عيسى في شمال الرقة وقاعدة اللواء 93 العسكرية التي يتواجد فيها جنود أميركيون وفرنسيون ومقاتلون أكراد».

ولم يتمكن المرصد من تحديد جنسية العسكري، لكن مصادر محلية أشارت الى انه أحد مسلحي قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي تهيمن عليها الميليشيات الكردية.

وكانت القاعدة العسكرية المعنية تابعة لقوات النظام، قبل أن يسيطر عليها داعش ثم قسد العام الماضي.

لكن وكالة الاناضول نقلت عن مصادر محلية أن 4 عناصر على الأقل من «قسد» قتلوا، وجرح آخرون، في وقت متأخر من ليلة قبل الماضية، نتيجة الانفجار.

وقالت المصادر، إن دوي انفجار هائل يعتقد أنه ناجم عن سيارة مفخخة، هز اللواء، الذي يبعد أقل من كيلومتر واحد عن القاعدة العسكرية الأميركية في البلدة، ما أدى إلى مقتل 4 من مقاتلي «قسد» على الأقل وجرح آخرين.

وأشارت المصادر إلى أن الانفجار تسبب في استنفار كبير في صفوف الميليشيات الكردية والقوات الأميركية التي قامت بإطلاق قنابل ضوئية في الجو كما حلقت طائرات استطلاع إثر الحادث.

ولفتت المصادر إلى أن حجم الانفجار الهائل أصاب أهالي مدينة عين عيسى والمناطق المحيطة بها، بحالة من الذعر.

ويتكون اللواء 93، من 5 معسكرات تدريب لمئات العناصر من تنظيم وحدات حماية الشعب الكردية «ب ي دي»التي تسيطر على قسد، إلى جانب مستودعات للسلاح والذخيرة.

أنباء لبنانية

شبهات سياسية.. وعون يحيل الملف إلى اللواء إبراهيم

«مرسوم التجنيس» يطغى على كل شيء.. حملة غير مسبوقة وهواجس مبررة

وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل متحدثا خلال مؤتمر صحافي في بيروت امس (رويترز)

قفز «مرسوم التجنيس» الى واجهة الأحداث واحتل صدارة المشهد السياسي مقابل انكفاء عملية تشكيل الحكومة الى الكواليس والغرف المقفلة ضجة كبيرة أثارها مرسوم التجنيس الذي منح نحو 400 شخص من تابعيات مختلفة الجنسية اللبنانية، والذي قوبل بكمية وافرة من الهواجس والتساؤلات وعلامات الاستفهام التي طالت التوقيت والطريقة والخلفيات والغايات:

● لماذا «مرر» هذا المرسوم في هذا الوقت، في بدايات عهد الرئيس ميشال عون؟! ما الظروف التي أملت صدوره الآن في حين أن العرف المتبع أن تصدر مثل هذه المراسيم في نهايات كل عهد، مع العلم أن لرئيس الجمهورية الصلاحية الكاملة في إصدار هذا المرسوم، وحتى «الاستنسابية» في اختيار الأسماء ومستحقي الجنسية اللبنانية؟!

● هل هذا هو التوقيت المناسب لإصدار مثل هذا المرسوم في وقت يقود لبنان حملة مركزة للدفاع عن «مصالحه السيادية» في مواجهة مشاريع أميركية للتوطين الفلسطيني (صفقة القرن) ومشاريع أوروبية لتثبيت النازحين السوريين، ما يضعف موقفه الدولي الضاغط والمفاوض؟!

● هل تضمن المرسوم أسماء فلسطينيين ما يجعل من الطعن أمرا محتوما لأنه يتناقض مع مبدأ عدم التوطين الوارد في مقدمة الدستور؟!

● هل أُعد المرسوم خصيصا لفئة من كبار رجال المال والأعمال الذين يملكون ثروات طائلة في البنوك اللبنانية، ويراد منحهم تسهيلات وحوافز توفرها لهم الجنسية اللبنانية، أو أنهم يريدون الجنسية لحماية أنفسهم وتسهيل حركة تنقلاتهم وأعمالهم؟! وهل من قام بإعداد وتمرير هذا المرسوم موعود بمكافآت ومنافع مالية؟!

● لماذا هذا «الغموض والتكتم والتعتيم» المحيط بالمرسوم الذي لم تعرف تفاصيله والأسماء الواردة فيه، والأسباب التي أملته والاعتبارات والمعايير التي اعتمدت ولا جرى شرحه والتسويق له مسبقا أو لاحقا؟!

● لماذا لم يكن الرئيس نبيه بري على علم بالمرسوم في كل محطاته ولم يوضع في أجوائه إلا في اللحظات الأخيرة وبصورة عرضية؟!

● لماذا لم يعرض المرسوم قبل توقيعه على «الأمن العام» الجهة المخولة قانونا مراجعة الملفات قبل منح الجنسية، وما إذا كانت تنطوي على ثغرات ومخالفات إدارية وأمنية؟!

● هل صحيح أن رئيس الجمهورية لم يكن على بينة من كل التفاصيل والأسماء، أو أن هناك من عمل على إضافة و«دس» أسماء؟! وهل صحيح أن الرئيس عون لم يوضع في صورة المحاذير والمخاطر التي يمكن أن تترتب على مثل هذا المرسوم؟!

هذه الحملة الواسعة التي شنت عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، انضمت إليها قوى وأحزاب سياسية قررت اللجوء الى الطعن بالمرسوم أمام مجلس شورى الدولة، مثل القوات اللبنانية والكتائب والاشتراكي، وحظيت بدعم من بكركي التي اعتبرت أن الضجة حول المرسوم مبررة بسبب عدم الوضوح في التعاطي وكتمان مضمونه، وهذا الطعن الذي سيتم فور التأكد من توقيعه من مختلف المسؤولين المعنيين أو بمجرد نشره في الجريدة الرسمية، أو مع الحصول على نسخة منه من وزارة الداخلية، يعزوه القائمون به الى جملة اعتبارات: الموقف المبدئي من التجنيس بالمطلق، وغياب الشفافية في أسلوب تمرير و«تهريب» هذا المرسوم بشكل سري قبل انكشاف المحاولة، وتضمنه ثغرات قانونية ودستورية مثل منح فلسطينيين الجنسية اللبنانية وارتكازه الى استنسابية فاضحة لجهة تضمنه عشرات المتنفذين والممولين للنظام السوري من دون سواهم، وأخذ حالات اجتماعية في الاعتبار مقابل إسقاط آلاف الحالات المشابهة.

هذه الحملة الهجومية لم تقابلها «حملة دفاعية» مماثلة من حيث الحدة والزخم. وفي حين نأى الرئيس سعد الحريري ووزير الداخلية نهاد المشنوق بنفسيهما عن مجمل هذه الضجة، مع أن المرسوم يحمل توقيعهما أيضا، فإن مجمل الحملة صبت باتجاه رئاسة الجمهورية التي أخذت على عاتقها عملية الرد تصويبا وتصحيحا.

وتأخذ الأوساط القريبة من الرئيس عون أن جهات أخذت من المرسوم ذريعة لشن حملة مركزة على العهد بقصد تشويه صورته والنيل من مصداقيته وإلحاق الأذى والضرر به على المستويين السياسي والمعنوي، خصوصا أن الرئيس عون يبني كل عهده على فكرة الإصلاح ومحاربة الفساد، وبالتالي فإن هذه الحملة تحيط بها شبهات سياسية كثيرة، خصوصا أنها تأتي في خضم عملية تشكيل الحكومة الجديدة وبهدف التأثير على مجرياتها، وبالتالي فإن ما يثار هو لخلق بلبلة سياسية وقنبلة صوتية تستهدف العهد والرئاسة وعملية تشكيل الحكومة، خصوصا أن مراسيم كثيرة سبق ومرت على غرار هذا المرسوم ولم تثر حولها أي إشكاليات، وثمة ملاحق يمكن أن تحصل في مراحل لاحقة من عمر العهد.

ترى أوساط مراقبة في رصدها لتطورات هذا الملف أن هناك ضررا سياسيا ومعنويا وأمنيا وقع من جراء هذا المرسوم، وأن الخطأ هو في عدم تسويق المرسوم قبل أن يتم تسريبه، بالإضافة الى عدم إعلان الأسماء والأسباب الموجبة، خصوصا أن قضية التجنيس في لبنان أمر دقيق وحساس. وتلاحظ هذه الأوساط عدم وجود من يدافع عن مرسوم التجنيس من الناحية السياسية إلا رئيس الجمهورية الذي قرر تجميد تنفيذه وتكليف المدير العام للأمن العام اللواء ابراهيم عباس مهمة التدقيق في المرسوم وتحديد الشوائب التي وردت فيه أو تسللت إليه، وفي ضوء التقرير الذي سيضعه اللواء ابراهيم يقرر رئيس الجمهورية إدخال ما يجب من تصحيح وشطب أسماء غير مستحقة، ويكتفي بتوقيع مرسوم آخر معدل أو ربما يقرر صرف النظر عن كل المرسوم وإلغائه بالكامل.

يقول اللواء ابراهيم، رجل المهمات الصعبة و«الملفات الدقيقة»: «سأدرس الملف بالتفصيل والأمن العام ليس بعيدا عن هذه المهمة لأنه السلطة المكلفة التثبت من الأوراق وتلقي المراجعات، وإذا كان هناك من شوائب في المرسوم فلتصحح وسيحصل على الجنسية من هو مؤهل ويستحقها. ومنذ البداية كان يجب أن يمر هذا المرسوم عبر الأمن العام ليقوم بدوره على هذا الصعيد قبل ان يصدر»، مؤكدا أن «هذه الخطوة التي أقدم عليها رئيس الجمهورية بعد صدور المرسوم هدفها تصويب الأمور في الاتجاه الصحيح وهي جدية وفيها إصرار على إخراج هذا المرسوم من التداول والتشكيك».

«القوات ـ التيار»: ذروة التوتر

حذرت مصادر من أنه في حال تصاعد الخلاف بين التيار الوطني الحر وخصوصا رئيسه الوزير جبران باسيل والقوات اللبنانية، والذي شهد تطورات في الأيام الأخيرة تنذر بانهيار «تفاهم معراب» انهيارا جديا، فإن ذلك لن يبقى في إطار التعقيد الذي يؤثر بقوة على مهمة رئيس الوزراء المكلف فحسب، بل سيتمدد الأمر نحو إطالة أمد التأليف لأن تداعيات التباين والخلاف على التمثيل الوزاري المسيحي ستؤدي الى فرز سياسي مسيحي أوسع على خلفية حسابات ساخنة خلفتها الانتخابات النيابية الأخيرة. ومع ازدياد الشرخ بين باسيل وفريقه الوزاري من جهة، ووزراء ونواب «القوات اللبنانية» من جهة ثانية، تصر القوات على تحييد الرئيس ميشال عون عن الصراع مع صهره جبران باسيل، وتعتبر أن مشروعها السياسي يتطابق مع مشروع العهد الذي يقود معركة مكافحة الفساد، وتعزيز المؤسسات وإدخال إصلاحات بنيوية على هيكلية الدولة، والتمسك بالعلاقة مع الرئيس عون، خصوصا أنه لم يصدر من الأخير أي موقف سلبي ضد القوات وكتلتها النيابية. وفي المقابل، تؤكد مصادر القصر الجمهوري أن الرئيس عون متمسك ببقاء تفاهم معراب، والمحافظة عليه، ورأت أن التباين القائم بين القوات والتيار الحر لن يؤثر على علاقة الرئيس عون بالدكتور جعجع، وأي من القوى السياسية الأخرى، معتبرة أن التباين السياسي أمر طبيعي في الحياة الديموقراطية، ومن المناسب معالجته من أجل مصلحة الجميع والبلد، لكن هذا التباين لن يتحول إلى خلاف يقوض التفاهمات الوطنية».

وتؤكد مصادر قريبة من القوات أن ردات فعل الوزير جبران باسيل التصاعدية في وجه القوات مردها إلى مفاجآت ثلاث:

1ـ الحجم الشعبي للقوات وعدم تقبله الأمر الواقع، بدليل هجومه عليها في اليوم الأول لصدور نتائج الانتخابات بدلا من تهنئتها.

2 ـ رد فعل الحريري الذي سارع إلى بدء حملة تطهير في تيار المستقبل استهلها بمدير مكتبه وابن عمته نادر الحريري الصديق الأكبر الشخصي والسياسي لباسيل وكاتم أسراره على صعيد تنظيم الملفات السياسية الداخلية والتركيبات المستقبلية.

3 ـ عودة العلاقات شبه طبيعية بين القوات وتيار المستقبل بعد محاولاته المتعددة للتفريق بينهما، مستغلا الأزمة التي نشأت بين الحريري والسعودية، وإقناعه بتورط القوات مباشرة فيها.

أما عن نشر «الورقة السرية» الموقعة بين القوات والتيار الوطني، فتقول مصادر متابعة «إن القوات ليس من مصلحتها في المرحلة الحالية إظهار هذه الورقة، وفي حال فعلتها فلن تكون الخطوة سهلة عليها لأنها تعني خطوة «اللاعودة» وكسر الجرة مع العهد. وتؤكد هذه المصادر أن «مصلحة القوات هي في الإبقاء على الحد الأدنى من التفاهم المسيحي ـ المسيحي بعد كل ما تحقق».